اقتصاد

فوق الطاولة

د. سعد بساطة

المستخدم «أبو فتحي» والحقيقة الضائعة!

نحن في عصر تعتمد فيه الحقائق على الأرقام؛ من أصغر مؤسسة لأكبر دولة؛ وللأسف ليس للرقم قدسية لدينا؛ وحتى الأرقام هي غير موثوقة؛ لأسباب تفسرها هذه القصة الرمزية التي رواها لنا الصديق يوسف، أنقلها على ذمّته وبلسانه!

إذ قال: إنه في مدرسة ثانوية للبنين، وفي بقعة مهجورة من بلدنا المعطاء، كان آذن المدرسة (المراسل) أبو فتحي رجلاً بسيطاً، وكانت الإدارة تكلّفه الكثير من المهام. ومن بين تلك المهام الملقاة على عاتق المراسل الطيب، كانت مهمة تسجيل قراءات كمية الأمطار التي هطلت، وذلك من مقياس أنبوبي موضوع على سطح المدرسة.

الرجل لم يسمع بكلمة الموضوعية أو الواقعية أو ضرورة التسجيل الدقيق على الأقل، فهو مرهق في الأعمال من الصبح حتى نهاية الدوام، لذلك كان يسجل القراءات دون أن يكلف نفسه عناء الصعود إلى السطح، وكان يسجلها أحياناً على قاعدة النكاية في بعض أقاربه المزارعين، حيث يسجل بأن المقياس سجل (٨) ملم، على حين تكون الأرض غرقى بالمياه، ولا تقل كمية الهطل عن ٤٢ ملم طبعاً حينما كان يرضى عن أقاربه كان يسجل نسبة هطل فوق الـ٥٠، على حين لم تمطر السماء في ذاك اليوم.

لا يعرف مراسلنا طيب الذكر حجم الكوارث التي تركها وراءه، إذ إن دائرة الأرصاد الجوية اعتمدت تلك القراءات المغلوطة لتلك الأعوام، لا بل صارت جزءاً من تحديد معدل هطل الأمطار العام في المحافظة، وأثّرت أيضاً على المعدل المطري العام. رحل الرجل وترك لنا كوارث لن تفنى. لكن صاحبنا كان يمارس هذه الأخطاء بالكثير من السذاجة والطيبة، وعلى قاعدة المناكفات العادية بين الأقرباء، ولم يكن في ذهنه بأنه يساهم في تشويه التاريخ الزراعي.

لا أريد هنا أن أسرد الأخطاء والخطايا، فلن نتفق عليها أصلاً، إذ إننا حتى هذه اللحظة، نمارس التزوير والتحوير أمام أعين الكاميرات ووسائل الاتصال الحديثة والمنقرضة، دون أن يندى لنا جبين أو ضمير. المشكلة أننا جميعاً حيارى، ولا نعرف حقيقة ما يجري الآن، إذ نسمع الخبر أو الحادثة من أكثر من مصدر، وكل مصدر يرويها بطريقته!.

في (سكتش) غنائي للرحابنة يصل إلى هدى (أخت السيدة فيروز) رسالة من والدها، وبما أنها لا تجيد القراءة، تسأل الآخرين عن تفاصيل ما ورد في الرسالة، فتسأل البقال، الذي يقولها لها إن والدها يطالبها بسداد دينه للبقال، وكذلك يقول اللحام ومعلم المدرسة وغيرهم. وكل واحد يترجم مكنونات الرسالة على هواه!

نعود لعلم الإحصاء؛ فنقول: إنه ضروري للمؤسسات صغيرها وكبيرها؛ حيث تخطط للمستقبل على حسب معطياته؛ ولكن الإحصاء قد يخادعنا أحياناً ؛ فإذا كانت يدك في الثلاجة.. ورجلك في الفرن؛ فالمتوسط Average حسب هذا العلم؛ يقول إنك بألف خير؛ على حين أنك بواقع الأمر؛ تعاني الويلات من الطرفين.

توصف الإحصائيات على أنها عملية تخدم المجتمع برمته، وتحلل المعطيات الإحصائية لتحديد حجم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وتساعد لتحديد المصادر المتوافرة لحل هذه المشكلات، وتنشر المعلومات الإحصائية لجعلها في متناول المستفيدين سواء من المتخصصين أم عامة الجمهور.

التقيت، الأسبوع الماضي، أحد الأصدقاء، وكان قادماً من إحدى دول جنوب شرق آسيا، التي انتعش اقتصادها مؤخراً، فسألته عن المشاكل التي تواجه تلك الدول، فقال لي: إنه سأل رئيس الوزراء السؤال نفسه، فقال له: نحن الآن مشغولون بالتخطيط لعام ٢٠٥٣!

فرق كبير بيننا وبينهم!

ببساطة.. معظمنا لا يسعى إلى الحقيقة؛ ولا يقول الحقيقة؛ ولا تهمه الحقيقة!

الصناعيون يعيدون قرار استيراد السيراميك إلى النقاش

مصري يطالب الصناعيين بوضع دراسة حول تأثير القرار على الصناعة المحلية

أورفلي لـ«الوطن»: ليس بإمكاننا منافسة السيراميك المستورد لأنه مدعوم من حكومات الدول المنتجة

هناء غانم

ناقش أعضاء غرفة صناعة دمشق وريفها إثر قرار توصية اللجنة الاقتصادية حول السماح باستيراد مادة السيراميك وأثره في الصناعة المحلية لما تتمتع به المنتجات المستوردة من مرونة في التكلفة بسبب انخفاض مدخلات إنتاج المنشآت الصناعية بالخارج وخاصة ما تتطلبه من محروقات وحوامل الطاقة مقارنة مع التكاليف العالية لحوامل الطاقة في سورية نتيجة العقوبات الجائرة.

وأكد صناعيو السيراميك أن عدم وجود ضوابط حاكمة لعملية الاستيراد تحمي المنتج المحلي سيؤدي بالنتيجة إلى انخفاض الإنتاج المحلي وبالتالي تخفيض نسب العمالة المشغلة في مصانع السيراميك، وعليه طالب الصناعيون بالتريث في تنفيذ قرار السماح باستيراد السيراميك لوضع آليات العمل الصحية لعملية الاستيراد وإعادة النظر في أسعار حوامل الطاقة بالنسبة لمعامل السيراميك.

رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها غزوان المصري أوضح خلال الاجتماع أن القرارات التي تصدرها الحكومة وخاصة التوصيات عبر اللجنة الاقتصادية تتم بعد دراسة شاملة للمواضيع وبالتشاركية مع القطاع الخاص لوضع صورة متكاملة واتخاذ الإجراء المناسب، مطالباً الصناعيين بوضع دراسة تشمل تأثير هذا القرار على الصناعات الناشئة على أن تتضمن الدراسة حساب بيانات الكلف للمنتج المحلي مقارنة مع المنتج المستورد، إضافة لوضع تصور للسعر الاسترشادي المناسب ولنسبة الضميمة على المنتج المستورد التي تشكل الحماية الأفضل للمنتج المحلي، وبيّن المصري أن هذه الدراسة ستشكل صورة واضحة لواقع المنتج السوري وتوفير ما يفتقده السوق من الأنواع والمقاسات والجودة التي يحتاجها السوق المحلي من السيراميك المستورد، ووعد المصري بصفته رئيساً لاتحاد غرف الصناعة السورية بنقل مخرجات وتوصيات هذه الدراسة الشاملة ووضعها على طاولة الحكومة والتواصل بخصوص قرار السماح باستيراد السيراميك وحماية المنتج الوطني والاستمرار بالعملية الإنتاجية لتغطية حاجة السوق.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد الصناعي محمد أورفلي أنه لا يمكن للصناعات الكبيرة في سورية أن تنافس الخارج لأن هناك دعماً حكومياً مباشراً لأي صناعة ضخمة كالسيراميك والإسمنت من بعض الحكومات ولا طاقة لنا في ظل ظروفنا الحالية أن ننافسهم أو حتى التصدير للخارج لذلك علينا تجنب هذه المنعكسات السلبية لهذا القرار على الصناعة الوطنية.

وكان أورفلي قد أكد لـ«الوطن» فور صدور القرار أن صناعة السيراميك تحتاج لتكاليف ورساميل مرتفعة، مبيناً أن مصانع السيراميك الحالية تعاني فروقات كبيرة بينها وبين المنتج المستورد في حوامل الطاقة خاصة في ظل معاناة الجميع من الحظر المجحف عامة مطالباً الجهات الوصائية بالعدول عن القرار والاستمرار في منع الاستيراد لمنعكساته السلبية الشديدة.

التمويل العقاري ترفع أتعاب المقيم وتعتمد بطاقة دائمة لمزاولة المهنة

ياسين لـ«الوطن»: نعمل على الترخيص لشركات تمويل عقاري وجذب الاستثمارات لهذا القطاع

عبد الهادي شباط

وافق مجلس إدارة هيئة الإشراف على التمويل العقاري خلال اجتماعه برئاسة وزير المالية الدكتور كنان ياغي على الإعلان عن بدء قبول طلبات التقدم لامتحان نيل شهادة خبير تقييم عقاري، والموافقة على تعديل نموذج بطاقة رخصة مزاولة مهنة التقييم العقاري حيث يتم منح الخبير بطاقة رخصة مرة واحدة فقط بدلاً من تجديدها سنوياً، على ألا يتمكن حامل البطاقة من ممارسة مهنة التقييم العقاري إلا بوجود اسمه ضمن آخر جدول للخبراء المرخصين الصادر عن الهيئة أصولاً.

وبحث المجلس واقع العمل في الهيئة والقطاع الذي تشرف عليه ومقترحات تطوير عمل الهيئة، وأكد المجلس أهمية عمل الهيئة لجهة تنظيم قطاع التمويل العقاري والإشراف عليه وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني وتنظيم سوق التمويل العقاري ورفع أداء الجهات العاملة في هذا المجال. وضرورة دراسة الصعوبات التي حالت دون الترخيص لأي شركة للتمويل العقاري رغم وجود التشريع الناظم وتقديم مقترحات لتشجيع المستثمرين على تأسيس هذه الشركات.

كذلك استعرض المجلس نتائج أعمال اللجنة المشكلة بخصوص إعادة دراسة أتعاب خبراء التقييم العقاري وتمت الموافقة على مقترحات اللجنة وتوصياتها، كما وافق المجلس على اعتماد مشروع الموازنة التقديرية للهيئة لعام ٢٠٢٤.

وفي تصريح لـ«الوطن» بينت المدير العام لهيئة التمويل العقاري إقرار رفع الحد الأدنى لأتعاب المقيم العقاري حيث تم تعديل أتعاب الخبراء ولحظ تدني القيمة التي يتقاضاها الخبراء، حيث كان الحد الأدنى لتقييم العقار السكني ٤٠ ألف ليرة يتم حسم ١٠ بالمئة منها ضريبة ليصبح ألف ليرة داخل المدينة و٣٠٠ ألف ليرة خارج المدينة وتم أيضاً تعديل الأتعاب لتقييم العقارات للمنشآت الصناعية والحرفية والفنادق والمنشآت السياحية، مبينة أنه سيتم نشر قرار تعديل الأتعاب ليتمكن جميع المهتمين والجهات ذات العلاقة من الاطلاع والحصول عليه.

وأوضحت أنه تم اعتماد بطاقة المقيم العقاري المرخص له بمزاولة العمل لتصبح بطاقة دائمة بدلاً من الحاجة للتجديد سنوياً على أن يتم تزويد جميع الجهات المعنية بعمل المقيم العقاري بقائمة تشتمل على أسماء كل المقيمين العقاريين المعتمدين من الهيئة يتم فيها لحظ أي جديد في تراخيص مزاولة المهنة، وأنه تم التأكيد على تكثيف العمل نحو الترخيص لشركات تمويل عقاري وجذب الاستثمارات إلى هذا القطاع المهم والحيوي والذي يصب في مصلحة الاقتصاد الوطني.

١٠٠ قضية جمركية في ثلاثة أسابيع

معظم المهربات مصدرها لبنان ولحوم مجمدة كانت بطريقها لمطاعم دمشق

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في الجمارك لـ«الوطن» عن ارتفاع في القضايا الجمركية خلال الأشهر الأخيرة مع زيادة ملحوظة تزامناً مع حركة التنقلات التي نفذتها الإدارة بداية الشهر الجاري وطالت أكثر من ٣ آلاف رئيس مفرزة وخفير وسائق، مبيناً أن الضابطات الجمركية ضبطت أكثر من ١٠٠ عملية تهريب خلال الأسابيع الثلاثة الماضية منها قضايا نوعية في حلب ودمشق وريفها.

مبيناً أنه من خلال حركة الرصد والمتابعة التي تنفذها الجمارك تظهر دلالات كثيرة على أن المهربين باتوا يغيرون أساليبهم والطرق والمنافذ التي كانوا يسلكونها، وهو ما استدعى تغييراً مماثلاً وموازياً في طرق وتنفيذ المهام الجمركية على التوازي مع تنفيذ العديد من برامج التدريب لزيادة مهارات العاملين في الجمارك للتعامل مع مختلف أساليب التهريب والقدرة على التعامل معها وفق أنظمة العمل الجمركي، كما تم تعزيز العمل الجمركي عبر تزويد الضابطات بمركبات جديدة.

وحول أهم المهربات التي تم إدخالها للبلد بيّن أنها متعددة من أهمها المواد الغذائية ومنها اللحوم المجمدة حيث تم ضبط ثلاث شاحنات مؤخراً قادمة من لبنان كانت بطريقها نحو مطاعم دمشق وتم تنظيم قضايا خاصة فيها تزيد غراماتها على ٣٠٠ مليون ليرة، وأن الخطورة في مثل هذه المهربات تكمن في تلف هذه اللحوم عبر نقلها بطرق غير صحية إضافة إلى حركة تهريب في الكهربائيات وزيوت السيارات والألبسة وغيرها.

وبيّن المصدر أن معظم المهربات تصل إلى حلب وحمص ودمشق وخاصة مناطق دمشق وريفها مصدرها لبنان عبر بعض الطرق الجديدة والناشطة في التهريب منها الطرق القادمة من ريفي دمشق والقنيطرة والمحاذية للحدود اللبنانية مروراً ببعض المناطق في ريف دمشق وصولاً إلى مدينة دمشق.

وأكد أن معظم المهام الجمركية تكون في النطاقات الجمركية وخارج المدن ولا يكون الدخول للمحال التجارية إلا بناء على تحريات تفيد بوجود المهربات وخاصة أن الجمارك استعادت الكثير من المناطق والنطاقات الجمركية التي كانت خارج سيطرة الدولة خلال السنوات الماضية، وحالياً تتم ممارسة العمل الجمركي بها والعمل على ضرب طرق ومعابر التهريب لمنع وصولها للأسواق الداخلية، وختم المصدر أن المديرية العامة للجمارك ملتزمة بالتفاهمات الحاصلة مع غرف التجارة والصناعة لجهة التنسيق عن الدخول للمحال والأسواق المحلية وحضور ممثلين عن هذه الغرف ومشاركتهم في عمليات الكشف وتحديد نوع وصنف وطبيعة البضائع التي يتم ضبطها استناداً إلى خبرتهم.

٧٧٧ ألف مشروع صغير ومتوسط يعمل منها ٤٦١ ألفاً

إسمندر لـ«الوطن»: الاقتصاد السوري قائم على المشاريع الصغيرة ونسبة المشاريع المتوسطة ٤ بالمئة فقط

جلنار العلي

أكد المدير العام لهيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إيهاب إسمندر في تصريح لـ«الوطن» أن دليل تعريف المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لعام ٢٠٢٣ الذي جرى اعتماده أول من أمس من قبل رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس، يحتوي على تصنيف محدد لجميع المشروعات من حيث تبعيتها القطاعية (زراعي، صناعي، تجاري، خدمي) أو من حيث تصنيفها الحجمي، لافتاً إلى أنه في السابق لم يكن هناك طريقة موحدة لكيفية تصنيف المشروع، ما تطلب عقد عدد كبير من الاجتماعات واللقاءات وورشات العمل بين جميع الوزارات والاتحادات والنقابات المعنية بقطاع المشروعات، إضافة إلى بعض المتخصصين الأكاديميين منذ أكثر من عام، نجم عنها هذا الدليل.

وأشار إلى أن هذا الدليل حرص على تصنيف المشاريع عن طريق معايير كمية قابلة للقياس تحدد العامل الشخصي إلى أبعد حد، إضافة إلى كونها مرنة قابلة للتعديل حسب الظروف والمتغيرات الاقتصادية، فبإمكان اللجنة الاقتصادية إعادة النظر بحدود هذا التعريف الذي يستند في طريقة تحديد النشاط الرئيسي للمشروع إلى دليل تصنيف الأنشطة الصناعي الدولي الموحد والصادر عن شعبة الإحصاءات في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، ما يتيح إمكانية إجراء مقارنات بين الأنشطة في سورية وبقية دول العالم.

وأكد إسمندر أن هذا التعريف ملزم لجميع الجهات العامة ذات التداخل مع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهذا من شأنه خلق لغة مشتركة وموحدة في طريقة فهم المشروعات، مبيناً أن هذه الجهات ملزمة بتسجيل المشروع وفق المعايير الموضوعة، كما سيتم لاحقاً بعد استكمال السجل الوطني للمشروعات الذي من المقرر صدوره العام القادم، بموافاة هيئة تنمية المشروعات بكل التغيرات التي تطرأ على أي مشروع يتم تسجيله، موضحاً أن هذا السجل سيكون عبارة عن قاعدة بيانات ضخمة يسجل فيها مختلف المشروعات التي تسجل في سورية بمختلف أحجامها وقطاعها الاقتصادي، ما يسهل عملية تبادل المعلومات وتوثيقها بين مختلف المشروعات والجهات المعنية، مؤكداً أن هذا سيؤدي إلى أن تكون عمليات الاستهداف ورسم السياسات الاقتصادية أكثر دقة وإمكانية بإحداث التغيير المطلوب.

وأوضح إسمندر أن الهيئة تهدف من خلال هذا الدليل إلى تغيير طريقة النظرة إلى القطاع، وأن يكون هناك معيار موحد غير قابل للتفسير الشخصي، إضافة إلى إحداث برامج استهدافية قادرة على تقديم الخدمة المطلوبة للقطاع بشكل مباشر والتأثير فيه بشكل إيجابي، لافتاً إلى وجود رهان على قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر باعتباره سيحدث النمو الاقتصادي إذا أخذ هذا القطاع دوره الحقيقي بعد إحاطته ببيئة أعمال ومناسبة.

وأشار إلى أن الهيئة كانت قد نفذت سابقاً إحصاء لعدد المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء، حيث بلغ عدد هذه المشاريع ٧٧٧٩٥٧ مشروعاً، يعمل منها نحو ٤٦١ ألف مشروع، لافتاً إلى أن الاقتصاد السوري قائم على المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بشكل أساسي، نظراً لسهولة إقامة هذه المشاريع لكونها تعتمد على الرأسمال البشري أكثر من اعتمادها على رأس المال المادي الذي يعد أكثر ندرة من النوع الأول، إضافة إلى إمكانية إقامتها في بلدة أو ريف وفي أماكن السكن، على عكس المشروعات المتوسطة التي تحتاج إلى أماكن خاصة للمباشرة بها وتكاليف عالية لتوفير البنية التحتية اللازمة لإقامتها، علماً أن هذه المشاريع لا تشكل أكثر من ٤ بالمئة من الاقتصاد السوري.

وفي سياق متصل، بيّن إسمندر أن رأسمال المطلوب لإقامة مشروع يختلف حسب القطاع الذي يتبع له المشروع وحسب الحجم، فمثلاً يصل رأس المال المستثمر (عدا الأراضي) في المشروع الزراعي المتناهي الصغر إلى ٥٠ مليون ليرة، أما المشروع الزراعي الصغير فيتراوح رأس المال فيه ٥٠–٧٥٠ مليون ليرة، أما المتوسط فيتراوح رأسماله بين ٧٥٠ مليون ليرة حتى ٢,٢٥٠ مليار ليرة، متابعاً: «أما المشروع الصناعي المتناهي الصغر فيصل رأسماله إلى ٧٥ مليون ليرة، والصغير يتراوح بين ٧٥ مليون ليرة حتى ١,٥ مليار ليرة، أما المتوسط فيتراوح بين ١,٥ مليار ليرة حتى ٦,٧٥٠ مليارات ليرة».

وأشار إلى أن رأس المال العامل في المشروع المتناهي الصغر بالقطاع التجاري يصل إلى ٦٠ مليون ليرة، أما الصغير فيتراوح بين ٦٠– ٦٠٠ مليون ليرة، والمتوسط يتراوح بين ٦٠٠ مليون ليرة حتى ٢,٢٥٠ مليار ليرة، على حين يزيد حجم رأس المال في القطاع الخدمي على غيره من القطاعات، فالمشروع المتناهي الصغر يصل إلى ١٥٠ مليون ليرة، والصغير يتراوح بين ١٥٠ مليون حتى ٢,٢٥٠ مليار ليرة، أما المتوسط فيتراوح بين ٢,٢٥٠– ٧,٥٠٠ مليارات ليرة.

> الدليل ملزم للجهات العامة ذات التداخل مع القطاعات الصغيرة والمتوسطة